



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٦/اتحادية/تميز/٢٠١٠

كو٧ماری عبراق

داد كاي بالآي نيتتياحي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٧/٨/٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عهود صالح التميمي وميخائيل شمشون فس كوركيس وحسين أبو النمن المانويين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعى - / حيدر خضير محمد عبد الرضا الاسدي .
التميز عليه - المدعى عليه - / رئيس جامعة الكوفة / إضافة لوظيفته - وكيله
الموظف الحقوقي راند مندبل محمد.

الإدعاء :

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بان رئاسة جامعة الكوفة سبق وان أعلنت عن توفر درجات وظيفية شاغرة وبناء على ذلك تقدم للتعين على الفقرة (١٥) للمتضمنة التخصصيين الهندسيين (تقنيات المكنان الزراعية او المضخات) والمتوفرة منها درجة وظيفية واحدة فقط لكونه حاصل على شهادة بكالوريوس في تقنيات هندسة المضخات وتتوفر فيه جميع الشروط المطلوبة وقد أجريت له مقابلة بتاريخ ٨-٧/٢٠٠٩ الا انه تبين له بعد الاعلان عن أسماء المرشحين المقبولين والاحتياط بقبول شخص اخر لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة وبناء على ذلك تقدم باعتراض مكتوب الى رئيس الجامعة وذلك بتاريخ ٢٣/٨/٢٠٠٩ وتم تسوية الطلب وقد بلغ شفويًا بتاريخ ١٥/٩/٢٠٠٩ بأنه تم إلغاء الدرجة الوظيفية لذا أقام للدعوى طالباً الزام المدعى عليه / إضافة لوظيفته إعادة الدرجة الوظيفية الملغاة باسمه لاتباق شروطها عليه . نظلم المدعى لدى المدعى عليه / إضافة لوظيفته بتاريخ ١٥/٩/٢٠٠٩ وقد تم البت فيه بتاريخ ١٥/٩/٢٠٠٩ بموجب هامش رئيس الجامعة الذي أيده كتاب جامعة الكوفة المرقم (ش.ق/٧٢٢٨) فسي ٢٨/٣/٢٠١٠ . أقام المدعى دعواه بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٩ ونتيجة للمرافعة الحضرية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٠ وبعد اضبارة ٢٤٨/ق/٢٠٠٩ حكماً يقضي برد دعوى المدعى لعدم وجود سند قانوني لها حيث ان نجاح المدعى في الاختبارات التي أجراها في الجامعة لا يعني انه اكتسب حق مشروع للتعين في تلك الوظيفة التي أعلن عنها وإنما قد يعطيه أفضلية للتعين حسب تسلسله وضمن اختصاصه .



كويتي عيراق

داد كايت بالآي نيتتيجادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٦/اتحادية/تيميز/٢٠١٠

ظن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلاحتة التمييزية المؤرخة ٢٦/٥/٢٠١٠ طلباً
نقضة للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الحكم المميز صدر حضورياً بتاريخ
٢٦/٤/٢٠١٠ وان المميز (المدعى) قدم الظعن التمييزي ودفع الرسم عنه بتاريخ ٢٦/٥/٢٠١٠ .
وحيث ان الفقرة (ط) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥)
لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ تضمنت (قرار محكمة القضاء الاداري يكون
قابلاً للظن به تمييزاً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ به او اعتباره مبلغاً) . وحيث ان وكيل
المدعى تجري المرافعة بحقه حضورياً فيعتبر مبلغاً بالحكم من تاريخ صدوره فسي ٢٦/٤/٢٠١٠
وبالتالي فإن مدة الظعن وفق احكام النص اعلاه تنتهي بنهاية الدوام الرسمي ليوم ٢٥/٥/٢٠١٠
ولتقديم الظعن التمييزي بعد التاريخ المذكور يكون مقدماً بعد مضي المدة القانونية . وحيث ان
المدد المعنية لمراجعة طرق الظعن في القرارات حتمية يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها
سقوط الحق في الظعن وتقضي المحكمة من تلقاء نفسها ببرد عريضة الظعن المادة (١٧١) من
قانون المرافعات المدنية المعدل . ولما تقدم قرر رد الظعن التمييزي وتحصيل المميز رسم
التمييز وصدور القرار بالاتفاق في ١٧/٨/٢٠١٠ .


الرئيس
مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم ظه محمد


العضو
أكرم احمد باهان


العضو
محمد صائب النشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو الثمن